انعكاس الزيادة الأجرية على مستوى معيشة موظفي قطاع التعليم العالي بالجزائر منذ سنة 2008 إلى غاية 2013 – دراسة ميدانية بجامعة المدية–

د. خليل عبد
khelil_aek@yahoo.com

أ. كون فتيحة
koun_fatiha@yahoo.fr

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير– جامعة المدية

Abstract:

This study aims at:

- Identifying the reflexing of raise of the wages on employees of institutions of higher education in Algeria from 2008 until 2013, and on their purchasing power ;

- Identify which category benefited more from the raise of wages, and the ones have suffered from that raise;

- Displaying the efficiency in standard of living of employees of institutions of higher education, and the extent of improvement in this level after the wage raise in 2008 so as to lift their efficiency and development of scientific research

Keywords: ***Wages, the standard of living, employees of higher education, University of Medea.***

Wages, the standard of living, employees of higher education, University of Medea.

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة انعكاس الرفع من الأجور على موظفي مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، منذ سنة 2008 ولغاية 2013 على القدرة الشرائية لهم، وذلك من خلال معرفة أيّ الفئات استفادت أكثر من رفع الأجور، وتلك التي عانت من تلك الزيادة، وإظهار جوانب القصور في مستوى معيشة موظفي قطاع التعليم العالي، ومدى تحسن هذا المستوى بعد زيادة الأجور منذ سنة 2008، حتى يَتِمّ الرفع من كفاءة هؤلاء، وتطوير البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: ***الأجور، مستوى المعيشة، موظفو قطاع التعليم العالي، جامعة المدية.***

مقدمة

قامت الجزائر– وبعد أكثر من 20 سنة– بإصدار الأمر رقم 06–03 الصادر في 23 مارس 2006 الخاص بالقانون الأساسي للوظيفة العمومية ليتماشى واقتصاد السوق وسوق العمل، لتُزكّيه في نهاية 2007 بمراسيم رئاسية تحدد كيفية حساب أجور مختلف أجور قطاع الوظيفة العمومية. ومن بين المؤسسات التي مَسَها هذا التغيير نجد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، باعتبارها من أهم مؤسسات الوظيف العمومي التي تعمل على سَدِ احتياجات الدولة من القوى العاملة المتخصصة التي

تتطلبها سوق العمل، والاحتياجات التنموية الوطنية. ولكن رغم ارتفاع أجور موظفي قطاع التعليم العالي– خاصة الأساتذة– رافقَ ذلك ارتفاع مستويات التضخم منذ سنة 2008. وهنا يُثَّارُ النقاش حول حجم الزيادة الحقيقية للأجور مقارنة بمعدل التضخم، وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية للموظف.

وبناءاً على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى انعكاسات زيادة الأجور على مستوى المعيشة لموظفي مؤسسات التعليم العالي بالجزائر منذ سنة 2008 ولغاية سنة 2013. وما واقع ذلك على موظفي جامعة المدية ؟**

وتنبعُ **أهميّة** البحث في معرفة متطلّبات تحسين مستوى المعيشة لموظفي قطاع التعليم العالي لأهمية مخرجاته في تنمية البلد، وأيضاً دور ارتفاع الأجور المطبقة منذ سنة 2008 على مستوى المعيشة لهؤلاء الموظفين.

وتسعى الدراسة إلى اكتشاف صحة الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الأولى:** يتأثر مستوى المعيشة طردياً بارتفاع مستوى الأجور الحقيقية؛
- **الفرضية الثانية:**هناك تحسُّن في مستوى معيشة أساتذة مؤسسات التعليم العالي، عكس بقية موظفيه.

وبالنظر إلى طبيعة الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي عند استعراضنا للإطار النظري للأجور ومستوى المعيشة، ومنهج دراسة الحالة في الدراسة التطبيقية، من خلال إجراء دراسة ميدانية وجمع البيانات الخاصة ثم معالجتها عن طريق أدوات الإحصاء باستخدام حزمة"SPSS".

وتضمن هيكل الدراسة ثلاثة أجزاء، نعطي في الجزء الأول الإطار النظري للدراسة، وفي الجزء الثاني نتعرض لبعض الدراسات السابقة، وأما الجزء الثالث فهو عبارة عن دراسة ميدانية للتعرف على مستوى معيشة موظفي جامعة المدية، لنصل في الأخير إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

أولاً: لمحة عن الإطار النظري للدراسة

1- لمحة عن الأجور في مؤسسات التعليم العالي: يُعرف الأجر بصفة عامة على أنه ذلك المقابل سواءا كان ماديا أو غير مادي، والذي يحصل علية العامل نتيجة أدائه لعمله، وهو يتفاوت من عامل لآخر حسب نسبة المساهمة في العملية الإنتاجية.

ويتكون الأجر الذي يُمنح للعامل أو الموظف من الأجرة الأساسية مضافًا إليه مجموع التعويضات والعلاوات والامتيازات الأخرى، ويُستبعد منه عدة اقتطاعات. وبصفه عامة يمكن صياغة ذلك كما يلي:

الأجر الصافي = الأجرة الأساسية + مختلف التعويضات + المنح العائلية – الاقتطاعات

$$S = SR + D.IND + AF - RET \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

وبعد صدور القانون الجديد الخاص بالر [illegible] جويلية 2006 بديل المرسوم 85–59 المؤرخ في 23 مارس 1985[1] تَبِعَهُ صدور النص التنظيمي المُتَخَذ لتطبيقه، والمُجَسَّد في المرسوم الرئاسي رقم 07–304 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 يُحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم[2]، وعلى هذا الأساس يتم حساب الأجرة الأساسية

للعامل بضرب الرقم الاستدلالي الأدنى لصنف ترتيب الرتبة، الذي يضاف إليه الرقم الاستدلالي المطابق للدرجة المشغولة[3]، في قيمة النقطة الاستدلالية، وهذه الأخيرة تم تحديدها بـ45دج، وبالتالي فإن الأجر الأساسي لعمال وموظفي الجامعة تغير، وكذا التعويضات الأخرى، حيث ارتفعت الأجور الاسمية لجميع الموظفين (فئة الأساتذة، فئة الموظفين الإداريين).

وبالاعتماد على مختلف القوانين الأساسية الخاصة بموظفي جامعة المدية (فئة الأساتذة، وفئة الموظفين الإداريين) قمنا بدراسة تقييمية من خلال القيام بحساب الأجر الاسمي الذي كان يتلقاه بعض الموظفين في سنة 2007، ومنذ سنة 2008، ثم القيام باستخراج الأجر الحقيقي لمعرفة ما إذا كان تأثير الزيادة إيجابي أم العكس. وفيما يلي الجدول رقم (01) أدناه يوضح الأجور المتوسطة الاسمية والأجور المتوسطة الحقيقية المتحصل عليها لكل من فئة الأساتذة وفئة الموظفين الإداريين:

جدول رقم (01): تطور متوسط الأجر الاسمي ومتوسط الأجر الحقيقي للفئتين خلال الفترة (2007-2012)

المصدر: مختلف الديوان اعتماداً على إحصائيات الوطني للإحصائيات، ومختلف المراسيم والقوانين الخاصة بالموظفين.

البيان \ السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤشر أسعار الاستهلاك(IPC) (2007=100)	100	105.74	107.12	105.13	106.17	116.10
متوسط الأجر الاسمي لفئة الأساتذة	40902,17	84301,38	84301,38	84301,38	84301,38	84301,38
متوسط الأجر الاسمي لفئة الموظفين الإداريين	10832,60	23146,50	23146,50	23146,50	23146,50	23146,50
متوسط الأجر الحقيقي لفئة الأساتذة	40902,17	79725,15	78698,07	80187,74	79402,26	72611,00
متوسط الأجر الحقيقي لفئة الموظفين الإداريين	10832,60	21890,00	21608,00	22017,02	21801,35	19936,69

وفيما يلي التمثيل البياني للجدول السابق

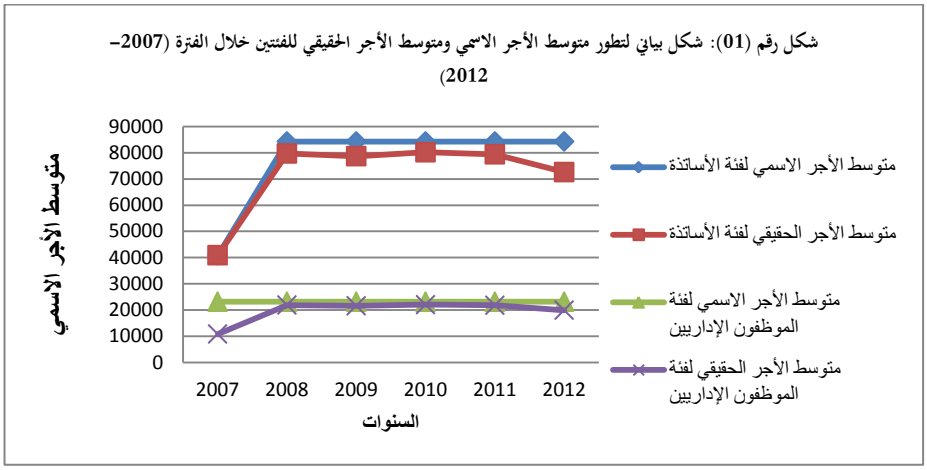

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ ما يلي:

- عند مقارنة متوسط الأجر الاسمي للفئتين نلاحظ أنه يمثل أكبر قيمة بالنسبة لفئة الأساتذة، وهذا راجع لارتفاع الأجر الأساسي والتعويضات لهذه الفئة، وكذلك عرف ارتفاعاً بعد سنة 2008 وهذا راجع لتغير الشبكة الاستدلالية لنظام دفع الرواتب؛
- انخفاض متوسط الأجر الحقيقي من سنة إلى أخرى بالنسبة لكلا الفئتين، وهذا راجع لارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، ويعود ذلك إلى التضخم الناتج عن التكاليف بسبب رفع رواتب وأجور موظفي وعمال مختلف القطاعات، خاصة قطاع الوظيف العمومي الذي يتميز بعدم إنتاجية موظفيه، حيث زاد الطلب النقدي دون زيادة في السلع والخدمات، مما اضطر الحكومة الجزائرية من أجل تلبية الطلب على السلع إلى الاستيراد، حيث وصلت الواردات مثلاً من المواد الغذائية إلى 9850 مليون دولار سنة 2011 بعدما كانت 6058 مليون دولار سنة 2010[4].

2- لمحة عن مستوى المعيشة:

2-أ- مفهوم مستوى المعيشة: ظهر هذا المفهوم في عام 1945، حيث كان يُنْظرُ إليه من الناحية المادية فقط، باشْتِمَالِه للسلع والخدمات المُستهلكة فقط[5]، فكان هناك خلط بين مستوى المعيشة ومستوى الاستهلاك، لذلك قام *Joseph S.DAVIS* بنشر مقالاً يُبين فيه "أن المعيشة تشمل الاستهلاك، وأكثر منه بكثير ظروف العمل، والحرية بأنواعها"[6]، حيث وَضَّحَ الفرق بين تعبيري الاستهلاك، الذي يَعْني السلع والخدمات المُسْتَهْلَكة، وبين المعيشة التي تعني الاستهلاك، مُضافاً إليه الخدمات الاجتماعية الملموسة أو المعنوية للمعيشة، كالتعليم والصحة[7].

ويُعَرَّف مستوى المعيشة على أنه مجموع ما يملكه الفرد أو المجتمع من سلع وخدمات سواء كانت مادية أو غير مادية (كالتعليم والصحة وغيرها)، خلال فترة زمنية معينة، والتي تم اقتناؤها بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة (كتوفيرها مجانياً من طرف الحكومة أو من أطراف أخرى)، حيث يعكس هذا المجموع مستوى الرفاهية لدى الفرد أو المجتمع ككل خلال نفس الفترة. ويتم قياسه بالاعتماد على مؤشرات متعددة تمثل الجوانب المختلفة له، منها ما يلي:

1. **طريقة المؤشر الإجمالي المنفرد:** وتعتمد هذه الطريقة على مؤشر الدخل الفردي، حيث يُعَبِر هذا الأخير عن قدرة الأسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، التي تُعَدُّ المحور الأساسي لمستوى معيشتها[8].

وكما يُعْتَبر كذلك مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، من أهم المؤشرات المُستَخْدَمَة للتَعْبِير عن المستوى المعيشي للأفراد، حيث يَسْتَعْمِلُه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كَبُعْدٍ من أبعاد مؤشر دليل التنمية البشرية[9]. وفيما يلي الجدول رقم (02) يوضح تطور نصيب الفرد منه في الجزائر من سنة 2003 إلى غاية سنة 2013.

جدول رقم (02): تطور نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني خلال الفترة (2003-2012)

المصدر: إعداد بناءاً على تقارير التنمية البشرية إلى غاية سنة 2013 الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني كان في ارتفاع من سنة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل منها ارتفاع عائدات الصادرات (الإيرادات النفطية) نتيجة ارتفاع سعر البرميل من البترول، لِكَوْن الجزائر تعتمد في صادراتها على المحروقات بنسبة كبيرة، مع زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة رفع الحكومة الجزائرية لأجور ومرتبات عمال مختلف القطاعات ابتداءاً من سنة 2008، حيث اضطرت الحكومة من أجل تلبية الطلب على السلع إلى الاستيراد.

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نصيب الفرد (بالدولار الأمريكي)	5,840	6,210	6,60	6,920	7,400	7,650	7,900
	2010	2011	2012				
	7,750	7,550	7,418				

ظاهرياً، نلاحظ أن هناك ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، ولكن بالنظر إلى إحصائيات البنك الدولي حول تطور نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نجد أن تلك الزيادة ليست حقيقية، حيث هناك انخفاض في معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سنوياً، ليتبعه ارتفاع في معدلات التضخم، وهذا ما يُبينه الجدول أدناه:

جدول رقم (03): تطور النمو في نصيب الفرد من *PIB* ، ومعدل التضخم خلال الفترة (2004-2012)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النمو في نصيب الفرد من PIB(%)	3,8	3,6	0,4	1,3	0,6	0,5	1,7	0,5	0,6
معدل التضخم (%)	3,97	1,38	2,31	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52	8.89

المصدر: إعداد بناءاً على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، وإحصائيات البنك الدولي.

نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين معدلات التضخم، ومعدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يعكس عدم قدرة البلد على إدارة الموارد الاقتصادية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة الكتلة النقدية دون زيادة في السلع والخدمات، وأَثَر ذلك على مستوى معيشة المواطنين، وعلى استهلاكهم النهائي، حيث عرفت نسبة استهلاك الأسر من الناتج المحلي الإجمالي عدم الاستقرار، وارتفاعها مرة، وانخفاضها مرة أخرى، تبعاً لارتفاع وانخفاض الأسعار وهذا ما يُبَيِّنُه الجدول رقم (04) المبين أدناه:

جدول رقم (04): تطور استهلاك الأسر في الجزائر من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2011).

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة استهلاك الأسر من PIB(%)	42,07	36,23	33,78	33,95	32,74	41,75	38,70	36,96

Source : *Office national des statistique, l'Algérie en quelque chiffres-résultats 2009-2011, op,cit, P 73.*

2-طريقة المؤشرات الإجمالية المتعددة: تأخذ هذه الطريقة في قياس مستوى المعيشة جوانب متعددة له، حيث ظهرت نتيجة إدراك أن مستوى المعيشة لا يُمكن قياسه باستخدام مؤشر منفرد واحد، فهي تشمل إضافة إلى الدخل والاستهلاك جوانب أخرى كالصحة والتعليم ونوعية الغذاء.....الخ.

2. **مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي:** تُشكل قيمة سلة استهلاك الأسرة (مجموعة السلع الخدمات التي تستهلكها الأسرة) خلال فترة زمنية معينة تكاليف معيشة هذه الأسرة[9]، حيث يُعْتبر هذا المؤشر مقياساً للتضخم، وهو يُمثل الحركة التصاعدية للأسعار، ويُستخدم لتحديد القيمة الحقيقية للنقود، وبصفة خاصة للأجور، ومنها قياس مستوى معيشة العمال،وقد عرف هذا المؤشر في السنوات الأخيرة في الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً، وهذا حسب الجدول أدناه:

جدول رقم (05): التطور السنوي لمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2012)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم %	4,00	1,40	2,30	3,70	4,90	5,70	3,90	4,50	8.90

***Source** : Office national des statistique, Evolution annuelle de l'indice général des prix a la consommation de la ville d'Alger de 2002 a 2012 (en line), disponible sur : www.ons.dz (consulte le : 08-03-2013)*

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معدل التضخم قد عرف ارتفاعاً وهبوطاً من سنة إلى أخرى، ليعرف ارتفاعاً شديداً نهاية سنة 2012، وقد قدم التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2011 الأسباب التي أدت إلى ذلك، والمُتمثلة في ارتفاع الكتلة النقدية نتيجة الزيادة الكبيرة في الأجور، مما أدى إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، وتكاليف الإنتاج، مما اضطرّ الحكومة إلى الاستيراد من أجل تحقيق ذلك، لِيَنْجَرَ عنه ارتفاع مرونة الطلب على السلع الصناعية، والاستهلاكية.

ثانيا: الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات تناولت موضوع الأجور وأخرى مستوى المعيشة نذكر منها ما يلي:

1-**دراسة (*قصي قاسم الكليدار، 1991*)**، أُعدّت هذه الدراسة كأطروحة دكتوراه، بعنوان " مستوى المعيشة في العراق ضمن حدود الفقر، ومستوى الكفاية ومستوى الرفاهية للسنوات 1979، 1988، 1990" بجامعة المستنصرية. هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى المعيشة في العراق من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الإجمالية لثلاث سنوات، و من أهم ما توصّلَ إليه الباحثُ هو أن مستوى المعيشة يشمل كافة الجوانب ذات الصلة بالفرد (دخل، إنفاق، تعليم،...الخ)، وأصبح قياسه يحتل أهمية متزايدة في وضع خطط التنمية في معظم الدول؛

2-**دراسة (*خليل عبد القادر، 2003*)**، قُدّمت هذه الدراسة كمذكرة ماجستير، بعنوان"دراسة اقتصادية قياسية لتطور الأجور بوزارة التربية الوطنية منذ سنة ***1985*** إلى غاية ***2000*** – حالة ولاية المدية"،

بجامعة الجزائر. تناولت هذه الدراسة إشكالية ارتفاع الكتلة الأجرية المدفوعة لموظفي قطاع التربية، وأثرها على القدرة الشرائية لرجل التربية، وتوصل الباحث إلى أن الأجور خلال فترة الدراسة لم تعكس طموح موظّف التربية، مما يضطره إلى مزاولة مهن حرة موازية قصد الوصول بالقدرة الشرائية إلى إشباع الرغبات المتزايدة؛ كما أنّ معدلات تطور الأجور متأخرة عن معدل تطور الناتج الداخلي الخام، ويتأثّر تطور الأجور بارتفاع معدل التضخم؛

3-**دراسة (*بدوي خليل مصطفى، 1978*)**، قدّمت هذه الدراسة كمقال بعنوان "مستوى المعيشة للأسرة في دولة البحرين"، منشور في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (16)، سنة 1978. وتناولت الدراسة قياس مستوى المعيشة (مستوى الاستهلاك) بالطريقة الميدانية، من خلال جمع معلومات وبيانات فعلية عن السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة في فترة زمنية معينة،

ثالثا: الدراسة التطبيقية

1- منهجية الدراسة: طبقت الدراسة على موظفي جامعة المدية، وخلال سنة 2013، وتضمنت فئتين هما: فئة الأساتذة، وفئة الموظفين الإداريين، وبلغ عددهم حسب آخر الإحصائيات إلى 1033 موظف، منها 600 أستاذ، أي ما نسبته 58% من المجتمع الأصلي للدراسة، و433 موظف إداري، أي ما نسبته 42% من المجتمع الأصلي للدراسة. وحُدِّدت عينة الدراسة بـ 278 من الموظفين، منها 117 موظف من فئة الموظفين الإداريين، 161 موظف من فئة الأساتذة،

وفيما يتعلق بأداة الدراسة فقد تمت عن طريق استبانة، والتي تضمنت صفحة خارجية تُعَرِف المبحوثين بأهمية البحث وأهدافه، والصفحات المتبقية تتعلق بمحتوى الدراسة، حيث قُسمت هذه الأخيرة إلى جزئين: الجزء الأول يتضمن البيانات الشخصية للمبحوثين من خلال ثمانية (08) أسئلة، والجزء الثاني يتكون من العبارات المكونة للاستبانة، من خلال ثلاث محاور أساسية.

وفيما يخص صدق الاستبانة فقد تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين، وذلك للتأكد من دِّقَة صياغة فقرات الاستبيان، وصحَة العبارات المُسْتَخْدَمة، ووضوح عناصرها ومصطلحاتها. وكما أجرينا دراسة أولية على "عينة استطلاعية" لغرض اختبار حالة الصدق في الاستبانة، من خلال عرضها على بعض الأشخاص، للتعرف على درجة وضوح، وفهم الفقرات من وجهة نظرهم، وذلك قبل تعميم استخدامها، وتمَ بعدها الانتهاء من إخراج الشكل النهائي للاستبانة **(أنظر الملحق رقم (1))**.

وتم القيام باختبار الطبيعية (اختبار كولمجروف- سمرنوف للاعتدالية *kolmogorov-Smirnov*) وَوُجِدَ أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى ثقة 95 %، وتم كذلك قياس مدى ثبات الدراسة بحساب معامل ألفا كرونباخ« *Cronbach's Alpha* » والذي بلغ 0.628 واُعْتُبِر مقبولاً.

2-وصف عينة الدراسة: تميزت عينة الدراسة بمجموعة من الخصائص نُورِدُها في الجدول رقم (06)، على أن نفصل الراتب الشهري للموظف في جدول منفصل تحت رقم (07)، لأن قيمته عددية، والجدولان مُبَيّنان أدناه على الترتيب:

جدول رقم (06): عرض خصائص عينة الدراسة.

البيانات		فئة الأساتذة		فئة الموظفين الإداريون		إجمالي الاستبانة	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	117	72,67 %	87	74,4 %	204	73,4 %
	أنثى	44	27,33 %	30	25,6 %	74	26,6 %
فئات العمر	أقل من 25 سنة	-	-	5	% 4.3	5	% 1.8
	(25-30 سنة)	30	%18.6	34	% 29.1	64	% 23
	(31-45 سنة)	103	% 64	71	% 60.7	174	%62.6
	أكثر من45 سنة	28	% 17.4	7	% 6	35	%12.6
المستوى الدراسي	أقل من الثانوي	-	-	25	% 21.4	25	% 9
	الثانوي أو ما يعادله	-	-	36	% 30.8	36	%12.9
	جامعي	-	-	56	% 47.9	56	% 20.1
	ماجستير	99	% 61.5	-	-	99	% 35.6
	دكتوراه	62	% 38.5	-	-	62	% 22.3
مدة الأقدمية	أقل من 5سنوات	66	% 41	49	%41.9	115	% 41.4
	(5-10 سنوات)	57	% 35.4	42	% 35.9	99	% 35.6
	(11-15سنة)	17	% 10.6	14	% 12	31	%11.2
	(أكثر من 15 سنة)	21	% 13	12	% 10.3	33	% 11.9
الحالة العائلية للموظف	متزوج (ة)	120	% 74.5	61	% 52.1	181	% 65.1
	أعزب (عزباء)	40	% 24.8	55	% 47	95	% 34.2
	مطلق (ة)	1	% 0.6	-	-	1	% 0.4
	أرمل (ة)	-	-	1	% 0.9	1	% 0.4
حجم الأسرة	أقل من 3 أفراد	40	% 24.8	35	% 29.9	75	% 27
	(من3 إلى 5) أفراد	83	% 51.6	55	% 47	138	% 49.6
	أكثر من 5 أفراد	38	% 23.6	27	% 23.1	65	% 23.4

جدول رقم (07): خصائص عينة الدراسة من حيث الراتب الشهري

البيانات	فئة الأساتذة	فئة الموظفون الإداريون
الحد الأدنى للراتب الذي يتقاضاه موظف من عينة الدراسة	46.000,00دج	13.000,00دج
الحد الأعلى للراتب الذي يتقاضاه موظف من عينة الدراسة	150.000,00دج	67.000,00دج
المنوال (القيمة الأكثر شيوعاً)	46.000,00دج	25.000,00دج
المتوسط الاسمي للراتب الشهري	64.754,03دج	23.588,03دج

من خلال الجدول أعلاه رقم (06) نلاحظ على أفراد العينة ما يلي:

- **من حيث الجنس:** إن أغلب أفراد العينة من حيث الجنس هم ذكور، ، وتُفَسَّر سيطرة الحصة الذكورية من الإجابات إلى خصائص المجتمع الجزائري بصفة عامة، وخصائص مجتمع ولاية المدية بصفة خاصة (طابع المحافظة على العادات والتقاليد)؛

➢ **من حيث فئة العمر:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة من حيث السن ينتمون إلى الفئة العمرية 31-45 سنة، ويُفِّسَرُ ذلك إلى تَأَخُر تحَوُل المركز الجامعي إلى جامعة حتى إلى غاية سنة 2008؛

➢ **من حيث المستوى الدراسي:** نلاحظ أن أغلب أفراد العينة ذوو مستوى تعليمي، وهذا راجع إلى خاصية المؤسسة الجامعية، حيث أغلب الفئة الموظفة هي من فرع الأساتذة؛

➢ **من حيث مدة الأقدمية:** نلاحظ أن أغلب أفراد العينة لا يتجاوز مدة خدمتهم الفعلية في الجامعة خمسة سنوات، ويُفسر هذا بِحَدَاثَة ترقية الجامعة ابتدءا من سنة 2008، وتَلَقِيهَا مناصب جديدة؛

➢ **الحالة العائلية للموظف وحجم الأسرة:** نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة متزوجون، ويعيشون ضمن أسرة تتراوح من 03 إلى 05 أفراد، ويُفَسَّرُ ذلك بأن المتزوجين حسب المجتمع الجزائري الحالي هم الأكثر اتجاهاً نحو الاستقلالية في السكن عن آبائهم، ويُفضلون أن لا يتجاوز عدد الأبناء ثلاثة (03)، وذلك بسبب غلاء تكاليف المعيشة، وخاصة إذا كان المنزل مؤجراً ، والزوجة عاملة؛

➢ **من حيث الراتب الشهري الذي يتقاضاه الموظف:** لاحظنا أنه يختلف من فرد لآخر، وداخل نفس الفئة، والاختلاف هذا راجع إلى رتبة المستجيب، ودرجة التأهيل لديه، ومدة أقدميته. ومن خلال الجدول رقم (7) نلاحظ ما يلي:

•**بالنسبة لفئة الأساتذة:** الحد الأدنى للراتب الذي يُمكن أن يتقاضاه أستاذ هو مبلغ خاص بالأساتذة الجُدد الذين يَشْغَلُون مناصبهم لأول مرة، وبدون ترقية في الدرجة،. أما الحَد الأعلى للراتب فهو الراتب الذي يتقاضاه أستاذ يكون في أعلى مرات التصنيف، وتخص رتبة أستاذ في سلم التصنيف. ويصل متوسط الأجر الاسمي الذي يتقاضاه الأساتذة إلى 64.754,03دج.

•**بالنسبة لفئة الموظفين الإداريين:** الحد الأدنى للراتب الذي يُمكن أن يتلقاه موظف من فئة الإداريين يَخُصُ فئة الأعوان المتعاقدون، وبعض العُمَال المهنيين كالمنظفة مثلاً، حيث يشتغلون ضمن عقود محدودة المدة، وبالتوقيت الكامل أو الجزئي، ويُعتبر هذا المبلغ أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون والمحدد بـ 18.000,00دج، حيث أَعْرَبَ غالبية هاته الشريحة على أنه مبلغ لا يكفي حتى لسد الحاجات الأساسية من الطعام والشراب، خاصة مع غلاء تكاليف المعيشة في الآونة الأخيرة، واعتبروا أن نظام دفع الرواتب الجديد المطبق منذ سنة 2008 لم يكن في صَالحِهِم، وصنفوا أنفسهم من ذوي الدخل المحدود، حيث يُضْطَرون إلى المزاولة أو المشاركة في أعمال تجارية خارج أوقات العمل للوصول إلى تحقيق متطلبات أُسَرِهِم.

وأما الحد الأعلى للراتب ممكن أن يتقاضاه موظف من ضمن فئة الموظفين الإداريين فهو يخص الموظفين الذين يشغلون مناصب عليا في الإدارة، حيث يتميزون بخبرة طويلة، وكفاءة عالية، مثل أمين عام للكلية، أو مدير فرعي لمصلحة ما. وأما بالنسبة للمبلغ الذي كان أكثر شيوعاً (الأكثر تكراراً) فكان

25.000,00دج بنسبة 12%، ويُفَسَّرُ هذا على أن غالبية الفئة من ذوو مستوى تعليمي، وحاصلين على شهادات (ليسانس، دراسات تطبيقية...الخ).

3- عرض آراء العينة بخصوص متغيرات الدراسة:

أ- **عرض آراء العينة بخصوص متغيرات الدراسة للمحور الأول:** ونحاول الإجابة على التساؤل التالي: **ما هي المصاريف التي تَحْظى بالأولية عند أفراد العينة، وما هو ترتيبها، وهل يُغَطِي الراتب الشهري هذه المصاريف؟** ولاختلاف راتب الأستاذ عن الموظف الإداري، نعرض آراء عينة الدراسة بخصوص بيانات المحور الأول، بالنسبة لفئة الأساتذة، ثم بالنسبة لفئة الموظفين الإداريين.

أ-1- عرض الآراء بالنسبة لفئة الأساتذة: فيما يلي الجدول التالي:

جدول رقم (08): عرض آراء العينة حول الإنفاق الاستهلاكي الشهري لفئة الأساتذة

رقم	نوع الانفاق الاستهلاكي الجاري الشهري	متوسط الإنفاق الشهري	الترتيب
1	مصاريف الطعام والشراب.	21.753,41دج	01
2	مصاريف الملابس والأحذية.	9.875,77دج	02
3	الإنفاق على إيجار السكن.	6.276,08دج	03
4	الإنفاق على صيانة السكن (مبلغ تقديري).	1.596,89دج	11
5	الغاز، الكهرباء، الماء.	4.524,84دج	04
6	مصاريف الهاتف (الثابت أو المحمول) والانترنيت.	3.179,19دج	08
7	سلع منزلية معمرة (مثل السيارة، الثلاجة، التلفزة، أثاث منزلي، أو أي تجهيز.....)	4.139,13دج	05
8	تكاليف النقل.	2.756,52دج	10
9	مصاريف تتعلق بالترفيه والثقافة والرياضة.	3.077,63دج	09
10	مصاريف العلاج.	3.631,05دج	07
11	مصاريف أخرى.	3.711,18دج	06
المتوسط الشهري لمجموع المصاريف		**64.521,74 دج**	
متوسط الراتب الشهري لفئة الأساتذة		**64.754,03 دج**	

وفيما يلي الشكل رقم (01) يُعطي التمثيل البياني بالنسب لبيانات الجدول السابق.

شكل رقم (01): نسب الانفاق الاستهلاكي الجاري الشهري بالنسبة لفئة الأساتذة

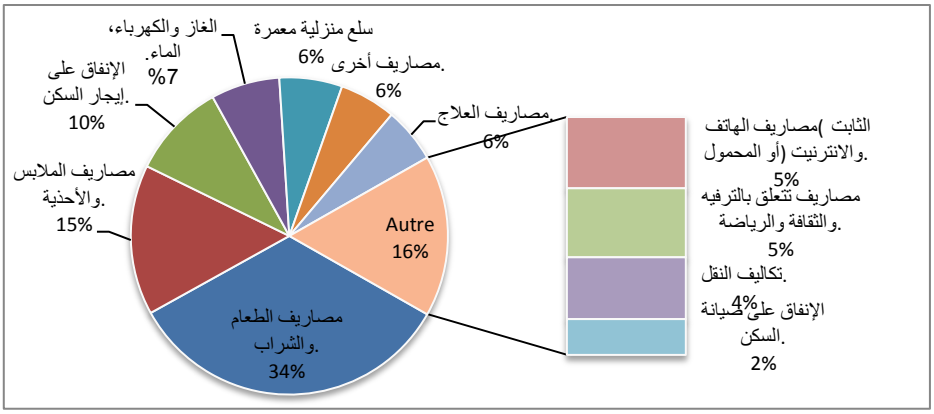

من خلال الجدول السابق والشكل البياني أعلاه نلاحظ ما يلي:

- تحتل مصاريف الطعام والشراب المرتبة الأولى من حيث ترتيب المصاريف الشهرية، وهذا أمر بديهي ومنطقي، لأن من أهم أولويات أي إنسان هي مَأْكَلِه ومَلْبَسِهِ، لكن الأمر الذي أَعْرَّب عنه غالبية الأساتذة هو الارتفاع الكبير الذي عرفته مختلف أسعار السلع الأساسية، خاصة بعد رفع الأجور منذ سنة 2008، مما كان لها الأثر السلبي على القيمة الحقيقية للنقود؛
- تحتل مصاريف الإيجار على السكن المرتبة الثالثة بعد مصاريف الطعام والملابس، ويُفسَر هذا على أَنَ غالبية فئة الأساتذة يَسْكُنُون في منازل مُؤَجَرَة؛
- احتلت المرتبة الرابعة مصاريف الغاز والكهرباء والماء حيث تُعتبر هذه المصاريف من المصاريف الإجبارية والضرورية لأي مسكن؛
- تَقَارَبَت المصاريف المنفقة على السلع المنزلية المُعَّمرة (السيارة، ثلاجة، تلفزة...الخ)، والمصاريف الأخرى، ومصاريف العلاج.
- المتوسط الشهري لمجموع المصاريف الشهرية متقارب مع متوسط الراتب الشهري لفئة الأساتذة، ويُفَسَّرُ ذلك على أن راتب معظم الأساتذة يتم إنفاقه على مختلف المصاريف، ولا يتم الادخار منه إلا غالباً عند البعض، الذين لا يُعيلون أسرة.

أ-2- عرض الآراء بالنسبة لفئة الموظفين الإداريين: فيما يلي الجدول التالي

جدول رقم (09): عرض آراء العينة حول الإنفاق الاستهلاكي الشهري لفئة الموظفين الإداريين

رقم	نوع الإنفاق الاستهلاكي الجاري	متوسط الإنفاق	الترتيب
1	مصاريف الطعام والشراب.	10.948,71دج	01
2	مصاريف الملابس والأحذية.	4.954,70دج	02
3	الإنفاق على إيجار السكن.	1.515,89دج	08
4	الإنفاق على صيانة السكن (مبلغ تقديري).	1.000,85دج	11
5	الغاز، الكهرباء، الماء.	3.175,32دج	03
6	مصاريف الهاتف (الثابت أو المحمول) والانترنيت.	1.783,33دج	06
7	سلع منزلية معمرة (مثل السيارة، الثلاجة، التلفزة، أثاث منزلي، أو أي تجهيز .....)	1.431,62دج	09
8	تكاليف النقل.	1.944,01دج	05
9	مصاريف تتعلق بالترفيه والثقافة والرياضة.	1.109,40دج	10
10	مصاريف العلاج.	2.157,26دج	04
11	مصاريف أخرى.	1.706,83دج	07
المتوسط الشهري لمجموع المصاريف		**31.727,97 دج**	
متوسط الراتب الشهري لفئة الموظفين الإداريين		**23.588,03دج**	

وفيما يلي الشكل رقم (02) يُعطي التمثيل البياني بالنسب لبيانات الجدول السابق.

شكل رقم (02):نسب الانفاق الاستهلاكي الجاري الشهري بالنسبة لفئة الموظفين الإداريين

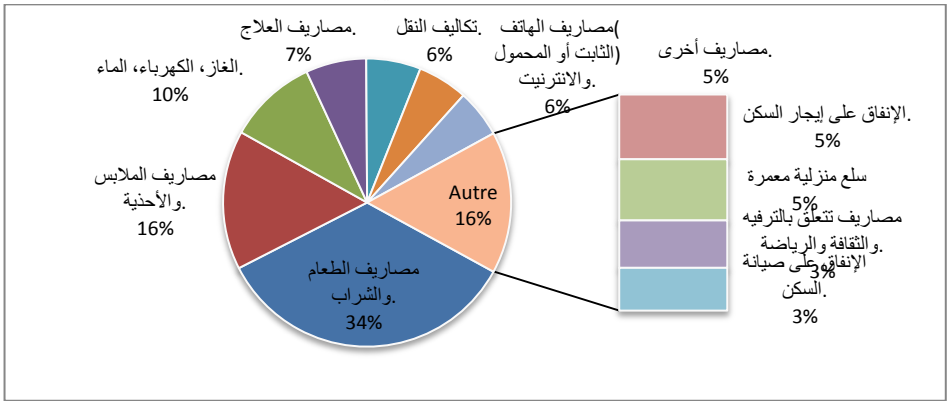

من خلال الجدول السابق والشكل البياني أعلاه نلاحظ ما يلي:

- تحتل مصاريف الطعام والشراب المرتبة الأولى من حيث ترتيب المصاريف الشهرية، وهذا أمر طبيعي، بالنظر إلى طبيعة الإنسان، لكن الأمر الذي أَعْرَب عنه غالبية الموظفين الإداريين هو الارتفاع الكبير الذي عرفته مختلف أسعار السلع الأساسية، خاصة بعد رفع الأجور منذ سنة 2008، حيث أَثَّرَت تلك الزيادة بطريقة عكسية على القدرة الشرائية للموظفين، خاصة ذوي الدخل المحدود مثل الحراس، وعُمال النظافة.
- احتلت مصاريف الغاز والكهرباء والماء المرتبة الثالثة بعد مصاريف الطعام والملابس، ويُفسَّر هذا على أَنَّ غالبية الموظفين يسكنون في مساكن تتوفر على الغاز، الكهرباء والماء، حيث تقاربت المبالغ المُنفقة عليها في إجابات أفراد العينة؛

- احتلت مصاريف العلاج المرتبة الرابعة في الترتيب، حيث يُفسر ذلك على أن أغلبية أفراد عينة فئة الموظفين الإداريين وأُسرِهم يلجأون إلى الطبيب،
- تقاربت المصاريف المُنْفَقَة على تكاليف النقل، ومصاريف الهاتف (الثابت أو المحمول) والانترنت والمصاريف الأخرى، حيث يُفَسَّر ذلك على أن أغلبية الموظفين الإداريين لا يملكون وسيلة نقل خاصة بهم، وذلك بسبب محدودية الأجور التي يتلقونها. وأما بالنسبة للمصاريف الأخرى ومصاريف الهاتف فيلاحظ أنها مبالغ تُصْرَفُ على حسب الاحتياجات اليومية للموظف الإداري؛
- احتلت مصاريف الإيجار على السكن، والمصاريف المنفقة على السلع المنزلية المُعَمرة (السيارة، ثلاجة، تلفزة...الخ)، المراتب الأخيرة من ضمن أولويات الموظف الإداري، حيث يُفَسَرُ ذلك على محدودية أجر الموظف الإداري على تَحَمُلِ مصاريف الكراء، أو شراء سلع معمرة ذات مبالغ كبيرة مثل السيارة؛
- ونلاحظ كذلك من الجدول السابق أن المتوسط الشهري لمجموع المصاريف الشهرية أكبر من متوسط الراتب الشهري لفئة الموظفين الإداريين، ويُفَسَّرُ ذلك على أن راتب مُعْظم الموظفين الإداريين لا يُغطي مختلف المصاريف اليومية، مما يُوحي إلى أن الموظفين يلجأون إلى أعمال مُوَازية من أجل تغطية احتياجاتهم، وتحقيق مستوى معيشي مرضٍ لأفراد أسرتهم.

نستنتج من خلال ما سبق أن الراتب الشهري الذي يتقاضاه الموظف في جامعة المدية، يُستعمل في تغطية مختلف النفقات الاستهلاكية الجارية.

وكما توصلنا أيضاً إلى أن معظم الموظفين من كلا الفئتين لا يُدخرون من الراتب.

ب-عرض آراء العينة بخصوص متغيرات الدراسة للمحور الثاني: فيما يلي نعرض آراء العينة بخصوص الإنفاق الاستهلاكي العمومي، ونجيب عن السؤال التالي: "**هل موظفي جامعة المدية يتمتعون بما يتم إنفاقه من طرف الدولة عليهم؟**"، ويتم ذلك من خلال مناقشة اتجاهات الموظفين بخصوص (11) سؤال، وهذا حسب الجدول رقم (10) المبين أدناه.

جدول رقم (10):عرض آراء العينة حول الإنفاق الاستهلاكي العمومي

رقم	العبارات	الإجابة	التكرار	النسبة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	هل لديك سكنًا استفدت منه ضمن إطار السكن الاجتماعي؟	لا	255	%91,7	0,08	0,276
		نعم	23	%8,3		
2	هل أنجزت سكنا بإعانة من طرف الدولة؟	لا	260	%93,5	0,06	0,247
		نعم	18	%6,5		
3	هل يوجد بسكنك عداد الكهرباء؟	لا	13	%4,7	0,95	0,212
		نعم	265	%95,3		
4	هل يوجد بسكنك عداد الماء؟	لا	29	%10,4	0,90	0,306
		نعم	249	%89,6		

5	هل يوجد بسكنك عداد الغاز؟	لا	34	%12,2	0,88	0,329
		نعم	243	%87,8		
6	هل يوجد بسكنك قنوات صرف صحية؟	لا	14	%5	0,95	0,219
		نعم	264	%95		
7	هل يوجد مستوصف (أو مستشفى) بالقرب من سكناك ؟	لا	48	%17,3	0,83	0,379
		نعم	230	%82,7		
8	هل يعاني أحد أفراد عائلتك من مرض مزمن تتم تغطية مصاريف علاجه من طرف الدولة ؟	لا	196	%70,5	0,29	0,457
		نعم	82	%29,5		
9	هل توجد مدرسة بالقرب من سكناك؟	لا	26	%9,4	0,91	0,292
		نعم	252	%90,6		
10	هل استفدت من إعانة التَمَدْرُس المقدمة من طرف وزارة التربية بداية كل سنة؟	لا	273	%98,2	0,02	0,133
		نعم	5	%1,8		
11	هل سَكَنَكَ مُوصَل بشبكة طريق معبدة ؟	لا	61	%21,9	0,78	0,415
		نعم	217	%78,1		

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه، أن المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الثاني التي تُمَثِل الإنفاق الاستهلاكي العمومي (السكن، الصحة، التعليم) تقع ضمن المجال [0,02 –0,95] حيث:

- تَرَاوَح متوسط الفقرات الأولى والثانية، والثامنة والعاشرة ما بين [0,02 –0,29]، وهو أقل من المتوسط الافتراضي (0,5)*، مما يعني أن أسئلة تلك الفقرات أُجِيبَ عنها بالرفض، حيث احتل المرتبة الأولى متوسط الإجابة على السؤال العاشر بـ 0,02، وهذا يعني أن 98% من الموظفين لا يستفيدون من هذه المنحة، لعدم توفر شروط تقديم هذه المنحة، والمتمثل في أن يقل دخل عائلة المُتَمَدْرِس مبلغ 8.000,00 دج[10]. ثم يلي في المرتبة الثانية متوسط الإجابة على السؤال الثاني بـ 0,06، وَيَلِّيه في المرتبة الثالثة متوسط الإجابة على السؤال الأول بـ 0,08، ويُفَسَّر ذلك على أن غالبية الموظفين لا يَملكون سكنات في إطار السكن الاجتماعي، أو أنهم استفادوا من تدعيم مالي من أجل بناء سكن، ثم جاء في المرتبة الأخيرة متوسط الإجابة على السؤال الثامن بـ 0,29، وهذا يَدل على وجود أمراض مزمنة لدى عائلات بعض الموظفين.
- وأما متوسط باقي الفقرات الأخرى التي أُجيبَ عنها "بنعم"، فتراوح بين [0,78 –0,95]، وهو أعلى من المتوسط الافتراضي، مما يعني أن أغلب الموظفين مستفيدون من البُنى التَحْتِيّة التي توفرها الدولة (طُرق، كهرباء، ماء، غاز، مدارس، مستشفيات)، ويعيشون في مناطق، ومساكن تضمن لهم العيش الكريم.

ونستنتج مما سبق أن أغلب موظفي جامعة المدية يستفيدون من البُنَى التَحْتِيّة التي تُوفرها الدولة، غير أن المُشْكل الذي يُعاني منه غالبية الموظفين هو السَّكن.

وكما توصلنا أيضاً إلى أن الموظفين لا يستفيدون من منحة التّمدرس المُقدمة من طرف وزارة التربية بداية كل سنة، وهذا أمر غير بديهي، فعندما نُقَارن شرط تقديم هذه المنحة والحد الأدنى للأجر نلاحظ أن

هناك تناقض، فكيف أن مبلغ الحد الأدنى للأجر هو 18.000,00 دج، وشرط تقديم مبلغ المنحة هو 8.000,00 دج.

ت- عرض آراء العينة بخصوص متغيرات الدراسة للمحور الثالث: فيما يلي نعرض آراء العينة بخصوص البيانات الخاصة بالادخار، والاستثمارات والممتلكات، ونجيب عن السؤال التالي:"**هل موظفي جامعة المدية يَّدَخِرون أو يستثمرون من رواتبهم؟**"، ويَتِم ذلك من خلال مناقشة اتجاهات الموظفين بخصوص سؤالين، وهذا حسب الجدول رقم (11) المبين أدناه.

جدول رقم (11):عرض آراء العينة حول الادخار والاستثمار والممتلكات

الرقم	العبارات	الإجابة	التكرار	النسبة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	هل ادّخرت أية مبالغ مالية تستخدمها عند حدوث أي أمر طارئ لك أو لأفراد أسرتك ؟	لا	154	%55,4	0,48	0,759
		نعم	123	%44,2		
2	هل حصلت أو ساهمت في مشروع ما (شراء قطعة أرض، المساهمة مع أحد أفراد أسرتك أو أي شخص آخر في مشروع ما.....الخ)؟	لا	224	%80,6	0,19	0,396
		نعم	54	%19,4		

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه، أن المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الثالث التي تُمَّثِل البيانات الخاصة بالادخار والاستثمار والممتلكات تقع ضمن المجال [0,19-0,48]، وهي أقل من المتوسط الافتراضي (0,5) ، مما يعني أن أسئلة المحور قد أُجِّيب عليها بالرفض، وهذا ما يُفَسِّر عدم كفاية الراتب من أجل تَلْبِيَة مُخْتَلَف المصاريف لغالبية الموظفين، وهذا ما يؤدي بنا إلى استنتاج أن معظم موظفي جامعة المدية لا يُدخرون، أو يستثمرون من راتبهم، حيث أعرب ما نسبته 80,6% من أفراد العينة على أن الراتب المقبوض لا يُحقق لهم مستوى معيشي مرضٍ لهم، وكان متوسط المبلغ المقترح حسب رأيهم لرفع مستوى معيشتهم 46.353,98دج بالنسبة لفئة الموظفين الإداريين، و 126.896, 82دج بالنسبة لفئة الأساتذة.

ث-استخراج متوسط الدخل المقترح (حد الفقر الأعلى): نعتمد على استخراج متوسط الدخل المرغوب للأسرة الواحدة، والذي يَفِّي بالحاجات الأساسية لها. وهو دخل مقترح من الأسر ذاتها. ويسمى مؤشر " **تكلفة الحاجات الأساسية**". وكمياً:

$$\begin{cases} \overline{Y_F} = \dfrac{\sum Y_i}{\sum F_i} \\ \overline{n_F} = \dfrac{\sum n_i}{\sum F_i} \end{cases} \rightarrow (2)$$

حيث أنّ $\overline{Y_F}$: متوسط الدخل المقترح من الموظف شهريا، $\sum Y_i$: إجمالي الدخول المقترحة من الموظفين، $\overline{n_F}$: متوسط أفراد الأسرة الواحدة، $\sum F_i$: إجمالي عدد الأسر، $\sum n_i$: إجمالي عدد أفراد العينة.

ث-1-بالنسبة لفئة الإداريين: لدينا الجدول التالي:

جدول رقم (12): مؤشرات مرتبطة بالدخل المقترح من الموظفين الإداريين.

	العدد	متوسط الدخل المقترح شهريا.د.ج	متوسط الدخل المقترح شهريا.$	متوسط الدخل المقترح يوميا.$
الأسر	117	46.354,00	607,00	20,00
الأفراد	226	23.177,00	303,00	10,00

المصدر: اعتمادا على بيانات الاستبانة

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الدخل المقترح موضوعي وله معنى، بحيث أن دخل الفرد الواحد يوميا يتجاوز 10 دولار، وبالتالي لا يكون هناك فقيرا، ومنه يمكن اعتبار متوسط الدخل المقترح هو حد الفقر الأعلى.

ث-2- بالنسبة لفئة الأساتذة: لدينا الجدول التالي:

جدول رقم (13): مؤشرات مرتبطة بالدخل المقترح من الأساتذة.

	العدد	متوسط الدخل المقترح شهريا.د.ج	متوسط الدخل المقترح شهريا.$	متوسط الدخل المقترح يوميا.$
الأسر	161	126.896,00	1669,00	55,00
الأفراد	320	64.471,00	848,00	28,00

المصدر: اعتمادا على بيانات الاستبانة

يتّضح من خلال هذا الجدول موضوعية متوسط الدخل المقترح بالنظر لارتفاع مستوى المعيشة، ومتطلبات حياة الأستاذ الجامعي وأسرته، خاصة مع مشكلة السكن. وبذلك يعتبر كل أستاذ فقيرا إذا لم يتجاوز عتبة (28) دولارا يومياً، وهو ما نسميه "حد الفقر الأعلى".

4- اختبار الفرضيات وتحليل النتائج: بعد تحليل بيانات البحث واستعراض أهم المؤشرات حول مستوى المعيشة ، توصلنا إلى النتائج التالية:

أ- بذلت الحكومة الجزائرية ما في وسعها من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفرادها، وذلك عن طريق زيادة مداخيل مختلف الموظفين والعمال، لكن عدم فعالية القطاع الإنتاجي، والاعتماد على الجباية البترولية كأهم مصدر من مصادر دخل الدولة، أدى إلى عدم فاعلية زيادة تلك المداخيل، لعدم مقابلة تلك الزيادة بالإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى تخفيف حِدَّة ارتفاع الأسعار، وبالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، ومنها تحسين مستوى معيشتهم. وعليه يُثْبَت صحة **الفرضية الأولى** القائلة بأن:

"مستوى المعيشة يتأثر طردياً بارتفاع الأجور الحقيقية"، لأن مستوى المعيشة يتأثر عكسياً بارتفاع مؤشر أسعار سلع الاستهلاك.

ب- انطلاقا من تحليل البيانات الواردة في محاور الاستبانة، يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها بخصوص مستوى معيشة موظفي جامعة المدية فيما يلي:

✓ تعيش فئة الموظفين الإداريين مستوى معيشي مُتَدَنٍ، أما بالنسبة لفئة الأساتذة فهو مستوى متوسط، حيث هناك ضعف لتغطية دخول الموظفين لمختلف مصاريفهم، ويُخَصص أكثر من نصف الراتب أو كُلِهِ لإنفاقه على الأكل والشرب والألبسة والماء والغاز والكهرباء والكراء، مما يؤدي ذلك إلى حرمان الموظفين من الادخار، أو المشاركة في المشاريع الاستثمارية. ومن أجل تحقيق متطلبات أسرهم، خاصة لفئة الموظفين الإداريين فيما يتعلق بالتنمية البشرية (الصحة، التعليم...الخ) يلجأون إلى القيام بأعمال موازية؛

✓ وَفْرة خدمات البِّنى التحتية لمعظم موظفي جامعة المدية، وضعف الاستفادة من السكنات (الاجتماعية أو المدّعمة)، وضآلة الاستفادة من منحة التمدرس. بالإضافة إلى ارتفاع عدد الأفراد المُصابين بمختلف الأمراض في أسر الموظفين، مما انعكس سلباً على مستوى معيشة الموظفين؛

✓ وصل حد الفقر الأعلى، وهو يُعَبِرُ عن متوسط الدخل المرغوب للأسرة الواحدة، والذي يَفِي بالحاجات الأساسية لها، ويضمن لها مستوى معيشي مرضٍ إلى 10 دولار يومياً، أي ما يقارب بالعملة المحلية 760دج يومياً (22.800,00دج شهرياً)، وهذا بالنسبة لفئة الموظفين الإداريين، و28 دولار يومياً لفئة الأساتذة أي ما يقارب بالعملة المحلية 2128 دج يومياً (63.840,00 دج شهرياً).

ومن خلال النتائج السابقة يُثْبَت عدم صحة **<u>الفرضية الثانية</u>** القائلة بأن: **"** هناك تحسّن في مستوى معيشة أساتذة مؤسسات التعليم العالي، عكس بقية موظفيه**"**.حيث أن ارتفاع أجور عمال وموظفي قطاع التعليم العالي ابتداءا من سنة 2008 سمح لهم بالتنفس مالياً قليلاً، لكن سرعان ما تآكلت تلك الزيادة نتيجة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة.

خاتمة

يُعتبر الأجر، وبالتالي المستوى المعيشي من أهم المواضيع التي لاقت اهتماما من طرف مختلف الحكومات والمنظمات الدولية، لما له من أهمية كبيرة، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، حيث عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على تحسين مستوى معيشة مواطنيها من خلال زيادة مختلف المداخيل، ومنها مداخيل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. لكن سرعان ما تآكلت تلك الزيادة نتيجة ارتفاع الأسعار وغلاء ألمعيشة وهذا حسب النتائج المُتَوَصل إليها، التي تساعدنا في تقديم مجموعة من الاقتراحات والتي نأمل أن تساعد مُتَخِذِي القرار من أجل رفع مستوى معيشة موظفي قطاع التعليم العالي عامة، وموظفي جامعة المدية خاصة، والتي نوجزها فيما يلي:

➢ إعادة النظر في الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم، وذلك من خلال الرفع من قيمة الرقم الاستدلالي الأدنى، بالإضافة إلى تَبَنِي الحكومة هياكل أجور تُبنى على أساس تكاليف المعيشة، ومِنْ ثَمَ يتم تقدير الزيادة السنوية للأجور على أساس التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وذلك للمحافظة على مستوى المعيشة؛

➢ إعطاء بعض المزايا لموظفي قطاع التعليم العالي، والاهتمام بأسر الطبقة ذات الأجور المنخفضة في كل موسم دخول اجتماعي، مع خلق نظام دائم للسُلفيات فيما يخص التنمية البشرية (تعليم، صحة، ثقافة.....الخ).

الملاحق

الملحق رقم (01)

الجزء الأول: البيانات الشخصية

ضع العلامة (×) داخل المربّع للإجابة التي تراها مناسبة لكل سؤال.

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-فئات العمر:

أقل من 25 سنة ☐ (25-30 سنة) ☐ (31-45 سنة) ☐

أكثر من45 سنة ☐

3- المستوى الدراسي:

أقل من الثانوي ☐ الثانوي أو ما يعادله ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

4- الوظيفة:

أستاذ (ة) ☐ إداري ☐

5- مدة الأقدمية:

أقل من 5سنوات ☐ (5-10 سنوات) ☐ (11-15 سنة) ☐ أكثر من 15 سنة ☐

6-الحالة العائلية للموظف (ة)

متزوج (ة) ☐ أعزب (عزباء) ☐ مطلق (ة) ☐ أرمل (ة) ☐

7- حجم الأسرة:

أقل من 3 أفراد ☐ (من3 إلى 5) أفراد ☐ أكثر من 5 أفراد ☐

8- الراتب الشهري

- ما هو الراتب الذي تتقاضاه شهريا؟:.....

الجزء الثاني: العبارات المكونة للاستبانة

بيانات تتعلق بقياس بمستوى معيشة موظفي جامعة المدية، على ضوء الوضعية الحالية التي يتم فيها إنجاز الاستبانة.

المحور الأول: بيانات خاصة بميزانية الأسر، تتعلق بالإنفاق الاستهلاكي الجاري الشهري للسنة الحالية.

يطلب تحديد المبلغ المنفق على ما يلي:

رقم	نوع الانفاق الاستهلاكي الجاري	المبلغ الشهري
1	مصاريف الطعام والشراب.	
2	مصاريف الملابس والأحذية.	
3	الإنفاق على إيجار السكن.	
4	الإنفاق على صيانة السكن (مبلغ تقديري).	
5	الغاز، الكهرباء، الماء.	
6	مصاريف الهاتف (الثابت أو المحمول) والانترنيت.	
7	سلع منزلية معمرة (مثل السيارة، الثلاجة، التلفزة، أثاث منزلي، أو أي تجهيز.....)	
8	تكاليف النقل.	
9	مصاريف تتعلق بالترفيه والثقافة والرياضة.	
10	مصاريف العلاج.	

11	مصاريف أخرى.	

المحور الثاني: بيانات خاصة بالإنفاق الاستهلاكي العمومي للسنة الحالية (السكن، الصحة، التعليم.

يطلب وضع العلامة (×) في المكان المناسب.

رقم	نوع الانفاق الاستهلاكي العمومي	نعم	لا
01	هل لديك سكنا استفدت منه ضمن إطار السكن الاجتماعي		
02	هل أنجزت سكنا بإعانة من طرف الدولة		
03	هل يوجد بسكنك عداد الكهرباء؟		
04	هل يوجد بسكنك عداد الماء؟		
05	هل يوجد بسكنك عداد الغاز؟		
06	هل يوجد بسكنك قنوات صرف صحية؟		
07	هل يوجد مستوصف (أو مستشفى) بالقرب من سكناك ؟		
08	هل يعاني أحد أفراد عائلتك من مرض مزمن تتم تغطية مصاريف علاجه من طرف الدولة ؟		
09	هل توجد مدرسة بالقرب من سكناك؟		
10	هل استفدت من إعانة التمدرس المقدمة من طرف وزارة التربية بداية كل سنة		
11	هل أن سكنك موصل بشبكة طريق معبدة ؟		

المحور الثالث: بيانات خاصة بالادخار والاستثمار والممتلكات

يطلب وضع العلامة (×) في المكان المناسب.

رقم	البيان	نعم	لا
01	هل ادّخرت أية مبالغ مالية تستخدمها عند حدوث أي أمر طارئ لك أو لأفراد أسرتك ؟		
02	هل حصلت أو ساهمت في مشروع ما (شراء قطعة أرض، المساهمة مع أحد أفراد أسرتك أو أي شخص آخر في مشروع ما.....الخ)؟		

أسئلة أخرى:

- هل يحقق الراتب المقبوض مستوى معيشي مرضٍ لك ؟ نعم ( ) ، لا ( ) .
- في حالة الإجابة ب (لا)، ما هو المبلغ المقترح لرفع مستوى معيشتك.....

[1] الجريدة الرسمية، العدد 13، صادرة بتاريخ 24 مارس 1985.

2 الجريدة الرسمية، العدد 61، صادرة بتاريخ 30 سبتمبر 2007 [1]

[3] أنظر في الشبكة الاستدلالية للمرتبات، الجريدة الرسمية رقم 61، صادرة بتاريخ 30 سبتمبر 2007، ص 9.

[4]*Ministère des finances, balance commerciale 2009-2012 (en line), disponible sur : www.mf.gov..dz (consulte le : 15-04-2013).*

[5] *Richard A .Easterlin, The Worldwide standard of living since 1800, Journal of Economic perspectives, Nashville, USA, volume 14, number 01, winter 2000, P7.*

[6]نادية حصروري، تحليل وقياس الفقر في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009/2008 ، ص38.

7 قصي قاسم الكِليدار، قياس مستوى المعيشة في العراق ضمن حدود خط الفقر، ومستوى الكفاية ومستوى الرفاهية للسنوات 1979 و1988 و1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص فلسفة في العلوم الاقتصادية ،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1991، ص 11.

[8]سلوى ضامن المصري، تشخيص الفقر في الأردن [على الخط]، البنك الدولي، 2002، متاح على: www.worldbank.org (تاريخ التحميل 31-03-2013)، ص3.

[9]دليل التنمية البشرية هو دليل مركب، تم انشاؤه من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنة 1999، وهو يقيس متوسط الانجازات في ثلاث أبعاد أساسية للتنمية وهي: الحياة المديدة، والصحية والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق.

[1]0 أمين جابر، مؤشرات العلاقة بين تطور الاستثمار ومستوى المعيشة في الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 50، ص 106.

[1]1 المتوسط الحسابي الافتراضي: $\frac{1}{2} = 0.5$

[1]2الجزائر، مرسوم رقم 2000/270 المؤرخ في 19 سبتمبر 2000 يُحدث منحة مدرسية خاصة لصالح الأطفال المتمدرسين المحرومين [على الخط]، العدد 56، صادر بتاريخ 20 سبتمبر 2000، متاح على: www.joradp.dz (تاريخ التحميل 10-11-2013)، المادة 2.

قائمة المراجع

1- المذكرات والأطروحات

- عبد القادر خليل، دراسة اقتصادية قياسية لتطور الأجور بوزارة التربية الوطنية منذ سنة 1985 إلى غاية 2000 – حالة ولاية المدية– رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002.

-قصي قاسم الكِليدار، قياس مستوى المعيشة في العراق ضمن حدود خط الفقر، ومستوى الكفاية ومستوى الرفاهية للسنوات 1979 و1988 و1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1991.

-نادية حصروري، تحليل وقياس الفقر في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009/2008.

2- المقالات.

-أمين جابر، مؤشرات العلاقة بين تطور الاستثمار ومستوى المعيشة في الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن العدد 50.

-خليل مصطفى بدوي، مستوى المعيشة للأسرة في دولة البحرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 16.

-سلوى ضامن المصري، تشخيص الفقر في الأردن، البنك الدولي، 2002.

- *Richard A .Easterlin, The Worldwide standard of living since 1800, Journal of Economic perspectives, Nashville, USA, volume 14, number 01, winter 2000.*

3- النصوص التشريعية والتنظيمية (الجرائد الرسمية)

- الجريدة الرسمية، العدد 13، صادرة بتاريخ 24 مارس 1985.
- الجريدة الرسمية، العدد 45، صادرة بتاريخ 26 جويلية 2000.
- الجريدة الرسمية، العدد 61، صادرة بتاريخ 30 سبتمبر 2007.

4- **التقارير**

- *office national des statistiques, Indice des prix a la consommation, N° 207, Mars 2013.*
- *Ministère des finances, balance commerciale 2009-2012*